تاريخ الاستلام: 2023/11/16م تاريخ القبول: 2023/12/14 تاريخ النشر: 2023/12/31م

مجلة علمية محكمة نصف سنوية – تصدر عن كلية الاقتصاد جامعة الزاوية
المجلد الأول – العدد الثامن – ديسمبر / 2023م

تأثير التدخل الخارجي على الأزمة السياسية في ليبيا في الفترة من 2011 -2022

جمال الطاهر عبد العزيز
قسم الدبلوماسية – مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية– الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
طرابلس – ليبيا
EMAIL: Jemie70@yahoo.com

ملخَّص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على تأثير التدخل الخارجي على الأزمة السياسية في ليبيا ودوره في خلق حالة من عدم الاستقرار من خلال دعم الأطراف المحلية وتذكية حدة الصراعات فيما بينها، حيث طرحت هذه الدراسة إشكالية رئيسية تتمحور حول انعكاسات التدخل الخارجي في الأزمة السياسية الليبية.

وللإجابة على هذه التساؤلات طرحت الفرضيات إجابات محتملة من بينها أن التدخل الخارجي الذي يقوم أساسًا على دعم الأطراف السياسية والعسكرية الليبية المتصارعة يسهم هذا التدخل وبشكل رئيسي في خلق حالة من عدم الاستقرار وإطالة أمد الأزمة.

وصل هذا البحث إلى جملة من النتائج من أهمها أن التدخل الخارجي في أي دولة مرتبط بما تشكله الأحداث الداخلية لتلك الدولة من تأثير على المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية لدولة أخرى أو مجموعة من الدول أو منظمة سواءً أكانت إقليمية أو دولية، كما قدم هذا البحث جملة من التوصيات من بينها إن نجاح مسار التحول الديمقراطي وترسيخ دولة القانون والتداول السلمي على السلطة والمواطنة والعدالة الاجتماعية

مرتبط بشكل أساسي بالأطراف الليبية المتنازعة ووقف التدخل الخارجي أو الحد منه على أقل تقدير، وهذ يحتاج لإرادة وطنية حرة ومستقلة، فالحل في ليبيا لن يكون إلا ليبيًا.. ليبيًا.

الكلمات المفتاحية: التدخل الخارجي، الأزمة السياسية في ليبيا، القوى الإقليمية، القوى الكبرى، البعثة الأممية

The impact of external intervention on the political crisis in Libya in the period from 2011-2022

Gamal Al-Taher Abdel Aziz

Department of Diplomacy - School of Strategic and International Studies - Libyan Academy for Postgraduate Studies

Tripoli, Libya

EMAIL: Jemie70@yahoo.com

ABSTRACT

This research aims to shed light on the impact of external interference on the political crisis in Libya and its role in creating a state of instability by supporting local parties and inflaming conflicts between them. This study raised a main problem centered around the repercussions of external interference in the Libyan political crisis.

To answer these questions, the hypotheses proposed possible answers, including that external intervention, which is based mainly on supporting the conflicting Libyan political and military parties, contributes mainly to creating a state of instability and prolonging the crisis.

This research reached a number of results, the most important of which is that external interference in any country is linked to the impact that the internal events of that country have on the political, economic, military, and security interests of another country, a group of countries, or an organization, whether regional or international. This research also presented a number of The recommendations include that the success of the path of democratic transformation, consolidation of the rule of law, peaceful transfer of power, citizenship, and social justice is fundamentally linked to the conflicting Libyan parties and stopping external interference, or limiting it at the very least. This requires a free and independent national will, as the solution in Libya will only be Libyan. Libyan.

Keywords: external intervention, political crisis in Libya, regional powers, major powers, the UN mission

مقدمة:

1- الإطار العام للدراسة:

بنفس الكيفية التي تطورت فيها العلاقات والأفكار والقيم والروابط بين الأفراد وتطورت القواعد الاجتماعية التي تحكم سلوك الفرد والجماعات لتنظيم المجتمعات، جاءت قواعد القانون الدولي وتطورت لتنظيم العلاقات بين الدول. تعتبر اتفاقية ويست فاليا Treaty of Westphalia والتي تم توقيعها في أكتوبر من العام 1648 من أهم الاتفاقيات في التاريخ السياسي لأنها أنهت مرحلة طويلة من الحروب والصراعات الدينية والعسكرية والطائفية، وأسست لنظام دولي يقوم على احترام التوازنات الدولية وأرست لقواعد جديدة كانت اللبنة الأولى لما نراه اليوم من قواعد للقانون الدولي وأكدت هذه الاتفاقية على أن العلاقات الدولية يجب أن تبنى على الاحترام المتبادل وعلى ضرورة احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية، وأكدت هذه الاتفاقية على ضرورة سلطة الدولة وانفرادها بسلطة اصدار قراراتها داخل حدودها ورفض الانصياع لأي قرارات تملى عليها من الخارج أو تدخل في شئونها الداخلية . كما نصت المادة 2 (7) من الميثاق الأممي على أنه ليس للأمم المتحدة سلطة تسوِّغ لها التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية الداخلية لدولة ما، ونص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 103/36 المؤرخ في 9 ديسمبر 1981 عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشئون الداخلية للدول.

يعتبر التدخل الخارجي External Intervention من المتغيرات المهمة والمؤثرة في الأزمة السياسية في ليبيا لأنه مرتبط بالنسق الدولي وتفاعل وحداته الدولية، فالنظام السياسي – أي نظام سياسي– يتكوَّن من مجموعة من العناصر التي ترتبط فيما بينها بنمط معين من العلاقات، وهذا النظام في حالة اتصال دائم مع بيئته من خلال آلية لضخِّ المدخلات إليه، ودفع المخرجات منه، ولأننا نعيش في عالم أصبح كالقرية أو أصغر حجما، وفي عالم تداخلت فيه علاقات التعاون والتنافس والتكامل وتقاطعت فيه المصالح وأصبح الحديث عن العيش باستقلال تام عن هذه المؤثرات الخارجية ضربا من أفكار التمني Wishful Thinking ، فكل الدول تسعى للحفاظ على مستوى معين من علاقات التعاون فيما بينها دون الإخلال باستقلال قرارها السيادي أو السماح بالتدخل في شئونها الداخلية ، فحجم تأثير العامل الخارجي على أي دولة يرتبط بعلاقة عكسية مع قوتها وقدراتها الأمنية

والعسكرية والاقتصادية فكلما ضعفت إمكانيات الدولة الاقتصادية واضمحل نفوذها السياسي ووهنت قوتها العسكرية والأمنية أصبحت بيئة خصبة للتدخلات من القوى الخارجية سواء أكانت هذه القوى إقليمية أو دولية وهو ما يمكن ترجمته بالمعادلة الرياضية التالية :

حدة تأثير العامل الخارجي ∝ قوة الدولة/1

ففي ضوء معطيات المشهد السياسي الليبي، دخلت ليبيا في أزمة شديدة التعقيد والتشابك، وكنتيجة مباشرة لقصور النخب السياسية المتصدرة لهذا المشهد ، وغياب الروح الوطنية واندثار البنية المؤسساتية السياسية وعدم وجود خطط علمية وغياب خارطة للطريق واضحة المعالم ، كل ذلك فتح الباب واسعًا أمام تدخل أطراف دولية فاعلة وإقليمية صاعدة للتدخل في الشأن الليبي وخصوصا في ملف الانتخابات، فلا يمكن تحليل وتفسير المشهد السياسي الليبي خارج سياق تدخل العامل الخارجي، وانطلاقا من هذا التأسيس الإشكالي للموضوع، نسعى للإجابة على الإشكالية المحورية التالية:

1-1 إشكالية الدراسة:

ما هي انعكاسات التدخل الخارجي على الأزمة السياسية في ليبيا؟ ومن هذه الإشكالية المحورية تتفرع الأسئلة التالية:

- ما مفهوم التدخل الخارجي؟
- ما هي آليات التدخل الخارجي المستخدمة في الأزمة السياسية في ليبيا؟
- وما هي تداعيات وانعكاسات وآثار هذا التدخل على الأزمة الليبية؟
- هل هناك إمكانية لإيقاف هذا التدخل أو الحد منه على أقل تقدير؟
- ما تأثير البعثة الأممية في ليبيا على الأزمة السياسية في ليبيا؟ وهل حققت أي نجاحات ملموسة على أرض الواقع؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

2-1 فرضية الدراسة:

- كان للتدخل الخارجي دور رئيسي في دعم الأطراف السياسية المتصارعة في ليبيا، وهذا بدوره أدى ذلك إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي.

ومن هذه الفرضية اشتقت الفرضيات الفرعية التالية:

- حالة عدم الاستقرار التي تعيشها الازمة الليبية أدت إلى صعوبة تحقيق أي نجاحات أو تقدم في الملف السياسي وبناء الدولة والمؤسسات

- تدخل القوى الإقليمية والدولية في الأزمة الليبية كان مبنيا على حماية مصالحها الذاتية فقط.
- ضعف أداء البعثة الأممية في ليبيا واتصافها بالشخصنة وعدم المؤسسية واختلاف مشاريع المبعوثين الأمميين في الدفع بالعملية السياسية وتباين إستراتيجياتهم كل ذلك ساهم في تفاقم الأزمة واستمرارها.

1-3أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تركز على تأثير التدخل الخارجي وأثر البيئة الخارجية على مسارات الملف الليبي، حيث لازال تأثير هذا التدخل يشغل مساحات كبيرة من تحليلات الكتاب والمفكرين والبحاث سواءً أكانوا محليين أو دوليين واختلفت هذه التحليلات والمقاربات في معالجة هذا التدخل، ويكتسي موضوع تأثير التدخل الخارجي أهمية معرفية لأنه يمكننا من فهم خريطة الصراع في ليبيا وتفكيكها بأسلوب علمي موضوعي.

1-4أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- تحليل وتفسير ظاهرة التدخل الخارجي ورصد تطورها.
- فهم الأسباب والدوافع الحقيقية التي دفعت القوى الإقليمية والدولية للتدخل في الأزمة الليبية.
- فهم وتحليل وتقييم الدور الذي تقوم به البعثة الأممية في ليبيا.

1-5 منهجية الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات التحليلية وهي تستخدم عديد المناهج العلمية من ضمنها منهج تحليل النظم وذلك لتتبع مسار التفاعلات بين النظام القائم والبيئة المحلية والبيئة الخارجية بشكل يسمح لنا بالتعرف على الديناميكية السياسية وطبيعة العلاقات وأنماط التغيرات، كما تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لتتبع النصوص المتعلقة بموضوع البحث والاستدلال بها والمنهج التحليلي للقياس والتدليل.

1-6 ضبط مفاهيم الدراسة:

التدخل: يقصد بالتدخل Intervention في هذه الدراسة، كل فعل أو إجراء أو نشاط أو ضغط أو ممارسة نفوذ تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة سواءً أكانت

هذه الأفعال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للتدخل في الشئون الداخلية لدولة أخرى بقصد إلزامها على اتخاذ موقف بعينه أو التأثير على قراراتها وتوجيهها بما يخدم مصالح القوى المتدخلة.

العامل الخارجي: يقصد بالعامل الخارجي External factor كل السياسات والأدوات والقرارات والقوى الإقليمية القريبة جغرافيا من ليبيا والقوى والمنظمات الدولية وكل ما يقع خارج مجال سلطة الدولة في ليبيا ويؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على ما يحدث في المشهد السياسي داخل ليبيا.

القوى الإقليمية: يقصد بالقوى الإقليمية Regional powers مجموع الدول التي لديها نفوذ سياسي تستطيع التأثير به في المنطقة الجغرافية المحيطة بها، وفي هذه الدراسة نقصد بها مجموع الدول التي تتدخل وتؤثر في المشهد السياسي الليبي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من هذه الدول على سبيل المثال (مصر، تركيا، فرنسا، إيطاليا)

القوى الدولية: يقصد بالقوى الدولية في هذه الدراسة Great powers وهي القوى التي لديها القدرة على ممارسة نفوذها السياسي وطموحاتها وأهدافها باستخدام الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والثقافية والدبلوماسية خارج اقليمها والتأثير في سياسات الدول الأخرى وتوجيهها لمصلحتها الخاصة ومن أمثلة هذه الدول (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا)

1-7 الحدود المكانية والزمانية:

تتدرج الحدود المكانية على المنطقة الجغرافية المعروفة باسم ليبيا وتتحدد الحدود الزمانية في الفترة من 2011-2022، وهي فترة ترصد وتتابع الأزمة السياسية في ليبيا منذ بدايات أحداث الربيع العربي في ليبيا إلى العام 2022.

1-8 الدارسات السابقة:

ركزت عديد الدراسات على تناول تأثير البيئة والعامل الداخلي على الملف الليبي، وإذ لا نستهين بالأهمية الكبيرة لعوامل البيئة الداخلية في تفكيك وتحليل هذا المشهد إلا أن تأثير التدخل الخارجي كان له دور رئيسي منذ بداية الأحداث السياسية في ليبيا في العام 2011 ، تحريك الكثير من الأطراف السياسية المتصدرة للمشهد السياسي الليبي، وهناك أيضًا العديد من الإصدارات والكتب والدراسات تناولت موضوع التدخل الخارجي في إطاره النظري وتقديمه في شكله العام والبعض الاخر من هذه الدراسات ركز على جزئية وحيدة من

هذا التدخل دون الإشارة إلى باقي أشكال وآليات التدخل في الأزمة الليبية . سأستعرض هنا جملة من هذه الإصدارات والدراسات التي أكن لم جاء فيها كل التقدير والاحترام.

1- كتاب (حقيقة حربنا في ليبيا) تأليف جان كريستوف نوتان، ترجمة خالد جهيمة، الناشر دار الفرجاني للنشر والتوزيع، تاريخ النشر 2014. يتناول الكاتب في هذا الكتاب بشكل مستفيض ويركز بشكل خاص على تدخل مؤسسات الدولة الفرنسية المدنية منها مثل رئاسة الجمهورية، ووزارة الخارجية والعسكرية منها مثل هيئة أركان الجيوش الفرنسية والمخابراتية منها مثل المخابرات الفرنسية في الملف الليبي ويقدم الكاتب قراءة تفصيلية للتدخل الفرنسي مدعمة بالبيانات والتحقيقات والمقابلات الشخصية عن هذا التدخل. يلاحظ أن هذا الكتاب ركز بشكل كبير على التدخل العسكري في الملف الليبي وقدم عديد البيانات والاحصائيات مدعمة بالأرقام حول عدد الغارات وعدد الطلعات وأنواع الأسلحة التي استخدمت أكثر من تركيزه على التدخل في الجانب السياسي.

2- كتاب (العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية) تأليف مجموعة من الباحثين، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة النشر 2021، وهو عبارة عن مجموعة من الدراسات العلمية التي تم المشاركة بها في المؤتمر العلمي الذي عقد في مدينة الحمامات في تونس في العام 2018. يحلل هذا الكتاب تأثير العامل الخارجي والمتمثل في (القوى الإقليمية والدولية) والأدوار التي لعبتها هذه القوى فيما أسماه بعمليات الانتقال الديمقراطي في الدول التي اجتاحتها رياح التغيير في العام 2011 وفي الوقت الذي يعتبر فيه هذا الكتاب قيمة فكرية وعلمية كبيرة إلا أنه لم يعطي المساحة الكافية للحالة الليبية باستثناء ما ورد في الفصل الثالث عشر من الكتاب حيث تناول هذا الفصل الدور الذي لعبته القوى الإقليمية والدولية في صياغة الاتفاق السياسي المعروف باسم اتفاق الصخيرات.

3- دراسة بحثية بعنوان "تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا" اعداد: أ.د.مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم، استاذ علم السياسة بجامعة طرابلس، ليبيا منشورة في مجلة اتجاهات سياسية العدد عشرون بتاريخ سبتمبر 2022 ، حيث تناول الكاتب في هذه الدراسة البحثية وصف وتحليل الأزمة الليبية وتعثر عملية التحول الديمقراطي واستعرض بشيء من التفصيل مستويات التدخل الخارجي في الأزمة الليبية وفي الجزء الثاني من الدراسة ركز الكاتب على التأثير الذي أحدثه تدخل العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وأضاف أن الحرب الداخلية في ليبيا تغذيها قوى إقليمية ودولية معادية للمد الديمقراطي في بلدان الربيع العربي وأكد الكاتب

أن تدخل العامل الخارجي بدأ مع العام 2011 وازداد هذا التدخل كما وكيفا بعد العام 2014 وانخرطت في هذا التدخل القوى الإقليمية والدولية والمنظمات الإقليمية والدولية واختتمت الدراسة بجملة من النتائج .

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن الدراسات السابقة التي تم استعراضها لم تتطرق بشكل معمق وشامل لتأثير التدخل الخارجي على الأزمة ولم تركز على علاقة المتغير المستقل (التدخل الخارجي) وتأثيره على المتغيرات التابعة في الداخل الليبي حيث ركزت الدراسة الأولى على تأثير التدخل العسكري فقط ، وتناولت الدراسة الثانية تأثير التدخل الخارجي في صياغة الاتفاق السياسي المعروف باسم اتفاق الصخيرات فقط ، أما الدراسة الثالثة فركزت على تحليل مستويات التدخل وتأثير هذا التدخل على عملية التحول الديمقراطي ، أما في هذه الدراسة سنحاول القيام بفحص وقياس كل فرضيات الدراسة ومتابعة مسار التفاعلات بين النظام السياسي القائم والبيئة الخارجية بشكل يسمح لنا بالتعرف على الديناميكية السياسية وطبيعة العلاقات وأنماط التغيرات. وسيتم تقسيم هذه الدراسة على الشكل التالي:

المبحث الأول ظاهرة التدخل الخارجي

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والمعرفي لمفهوم التدخل الخارجي.

المطلب الثاني: أثر التدخل الخارجي في ولادة الدولة في ليبيا.

المبحث الثاني أسباب التدخل الخارجي في الأزمة السياسية في ليبيا ورصد القوى المتدخلة

المطلب الأول: أسباب التدخل الخارجي في ليبيا

المطلب الثاني: رصد بعض القوى (الإقليمية والدولية) المتدخلة في الأزمة الليبية.

المطلب الثالث: البعثة الأممية والدور الذي تلعبه في الأزمة الليبية.

المبحث الثالث تداعيات التدخل الخارجي ومستقبل الأزمة الليبية في ظل استمرار هذا التدخل

المطلب الأول: تداعيات التدخل الخارجي في الأزمة السياسية في ليبيا

المطلب الثاني: مستقبل الأزمة السياسية في ليبيا في ظل التدخل الخارجي

نتائج وتوصيات

المبحث الأول ظاهرة التدخل الخارجي

تعتبر ظاهرة التدخل الخارجي امتدادا للسياسات الاستعمارية (Colonialism) التي امتدت من العصور القديمة والعصور الوسطى، وصولا إلى الثورة الصناعية التي ساعدت الدول الاستعمارية للوصول الي الهند والشرق الأوسط والسواحل الأفريقية مرورا بالقرن العشرين الذي أعيد فيه توزيع المستعمرات بناء على نتائج الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وكان الهدف الرئيس من هذه السياسة الاستعمارية هو توسيع دائرة النفوذ السياسي للدول القوية والكبيرة على حساب الدول الضعيفة والصغيرة والسيطرة عليها اقتصاديا وعسكريا وثقافيا واجتماعيا، وبذلك ساهمت عمليات التدخل الخارجي في اندثار امبراطوريات ونشوء امبراطوريات أخرى وكانت عنصرا فاعلا ساهم في تغيير مجريات التاريخ. يشهد الواقع الدولي الآن العديد من صور وأشكال التدخل الخارجي (External intervention) باستخدام آليات ودوافع ومبررات ومسميات مختلفة منها ما هو إنساني واقتصادي وثقافي واجتماعي وبعضها قد يكون عسكري مباشر، وأصبحت ظاهرة التدخل الخارجي قضية العصر فهي لم تعد تفرق بين الدول الصغيرة والكبيرة، فتبادل الاتهامات بين روسيا والولايات المتحدة، وبين الصين والولايات المتحدة بخصوص التدخل في الشئون الداخلية يؤكد أن كل الدول بما فيها القوى الكبرى أصبحت معرضة وفي دائرة تأثير التدخل الخارجي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والمعرفي لمفهوم التدخل الخارجي.

إن أي محاولة موضوعية لتحليل التفاعلات السياسية التي تحدث في البيئة المحلية تتطلب معرفة التأثير الذي يحدثه التدخل الخارجي على هذه التفاعلات، وهذا بدوره يتطلب توضيح مفهوم ودلائل ومضامين هذا العامل بشكل محدد وقاطع. فالتدخل الخارجي External intervention لغويا مفردة مكونة من التدخل التي تعني "الاقحام في شئون الغير" (المعاني، 2023)، "ويستخدم التدخل بمعنين، معنى سلبي ويعني الاعتداء والتعرض إلى شئون الغير ومعنى إيجابي هو التوسط في الخصومات" (ضبيش، 2022) . أما الخارج كما ورد في نفس معجم المعاني فهو "ما لا يكون داخل شيء أو ضمنه" (المعاني، 2023). أما اصطلاحا فهناك العديد من التعريفات التي تناولت هذا المفهوم نورد بعض منها، حيث يعرف كاليري هولستي التدخل الخارجي بأنه: "جميع الأنشطة الخارجية التي تهدف إلى تغيير القادة السياسيين أو البناء الدستوري للدولة" (منصر، 2010) ، أما فينيست

فقد أوضح أن مفهوم التدخل الخارجي يكمن في "النشاط أو السلوك المتخذ من طرف دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية، وهذا النشاط يتدخل قسرًا في الشئون الداخلية لدولة أخرى" (بوراس، 2009). وهناك من يعرف التدخل الخارجي بأنه "سلوك غير قانوني موجه لانتهاك سيادة الدولة، وهو سلوك اكراهي تقوم به دولة تجاه دولة أخرى لتفرض عليها اتباع سياسة معينة" (الشورى، 2014)، "ويرى هانت مورجاثان التدخل الدولي بأنه عملية عنيفة غير مباشرة تتمثل في العقوبات والضغوط التي تمارسها دولة ما عندما تتدخل في شئون دولة أخرى بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها" (ضبيش، 2022). ويرى عبد الوهاب الكيالي أن التدخل الخارجي هو "إقدام دولة على مساعدة أحد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية دون أن يعتبر عملها دخولا في حالة حرب ... ويأخذ التدخل أشكالاً عديدة منها التدخل الاقتصادي والتدخل العسكري والتدخل الدبلوماسي" (الكيالي، 1985).

وعليه فإن الباحث يرى أن التدخل الدولي هو قيام دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية بالتدخل القسري في شئون دولة أخرى دون أي سند قانوني أو بوجود سند قانوني ولكن يتم استخدامه بطريقة غير قانونية لغرض الحفاظ على وضع معين أو إجبار تلك الدولة بتبني موقف أو القيام بعمل أو الامتناع عنه خدمة لمصالح الدولة أو الدول أو المنظمة الدولية المتدخلة في شئون تلك الدولة. ومن خلال التركيز على التعريفات السابقة نلاحظ أن هناك جملة من العناصر المشتركة بين كل هذه التعريفات وذلك على الشكل التالي:

1- وجود مصلحة وفائدة ترغب الدولة أو مجموعة الدول أو المنظمة الدولية في تحقيها من خلال نشاط أو فعل أو ممارسة تقوم به دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية اتجاه الدولة المتدخل في شئونها.
2- وجود طرفين في هذا النشاط أحدهما مؤثر والآخر مؤثر فيه
3- هذا التدخل في غالب الأحيان يتم بصورة قسرية وغير قانونية ودون رغبة الدولة المتدخل فيها لأنه ينتهك مبدأ السيادة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى يستطيع التدخل الخارجي التأثير في سياسة الدولة؟ وهل كل الدول عرضة لهذا التأثير؟ حيث حدد أحمد عبد العليم حسن علاءالدين في مقالة له بعنوان: أثر العوامل الخارجية على مساعي الحكم الذاتي للأقليات ست محددات تحفز على ظهور تأثير العامل الخارجي نورد هنا أهمها: (علاءالدين، 2023):

- ضعف الدولة وتراجع احتكارها للعنف، حيث يتصاعد تأثير العامل الخارجي في ظل فقدان الدولة لسيطرتها المادية على إقليمها.
- وجود تهديدات أمنية جيوستراتيجية من داخل الدولة يمكن أن تؤثر على أمن الإقليم أو على العالم ككل.
- وجود المحفز الاقتصادي الذي يعتبر عامل جذب للأطراف الخارجية التي تسعى للحفاظ على مصالحها أو تعظيمها.
- مصالح صانع القرار فأحيانا يسعى صانع القرار إلى تشتيت انتباه الرأي العام عن القضايا والمشاكل الداخلية عن طريق جذب العامل الخارجي وتوظيف هذا التدخل لصالح موقف ومصالح صانع القرار.

الجدير بالإشارة أن هذه المحددات ليست بالضرورة أن تظهر كلها دفعة واحدة وقد يختلف ظهور هذه المحددات باختلاف الدول إلا أن هناك محدد رئيسي يمكن اعتباره الأكثر أهمية في ظهور التدخل الخارجي وهو ما يرتبط بضعف الدولة وتراجع احتكارها لسلطة الإكراه القسري حيث يرتبط تدخل العامل الخارجي بعلاقة عكسية مع قوة الدولة أي بمعنى آخر، حجم تأثير العامل الخارجي على أي دولة يرتبط بعلاقة عكسية مع قوتها وقدراتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية فكلما ضعفت إمكانيات الدولة الاقتصادية واضمحل نفوذها السياسي ووهنت قوتها العسكرية والأمنية أصبحت بيئة خصبة للتدخلات من القوى الخارجية سواء أكانت هذه القوى إقليمية أو دولية وهو ما يمكن ترجمته بالمعادلة الرياضية التالية :

حدة تأثير تدخل العامل الخارجي ∝ قوة الدولة/1

وذلك كما في الشكل رقم (1)

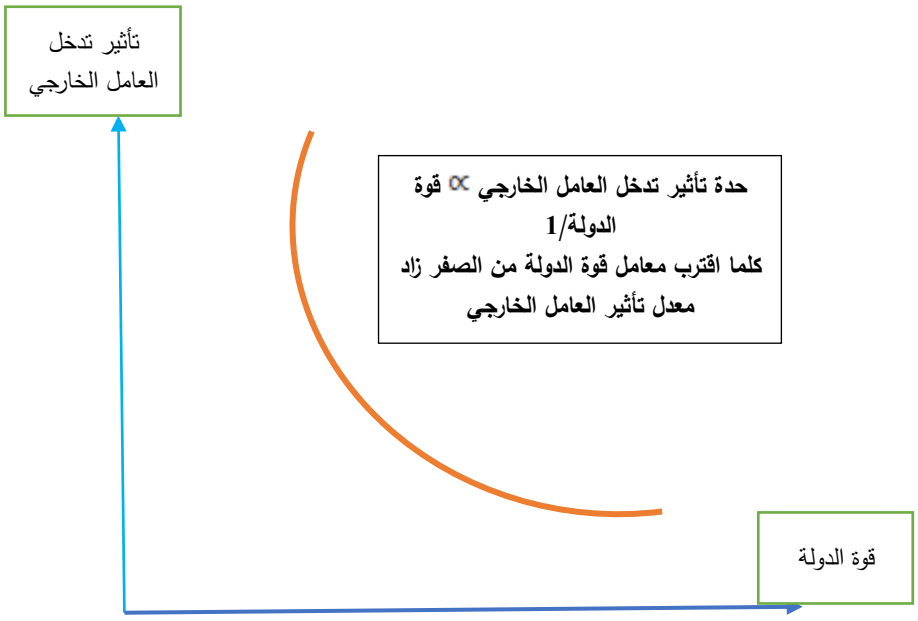

الشكل رقم (1) يوضح العلاقة العكسية التي تربط قوة الدولة بمعامل تأثير العامل الخارجي

*الشكل من إعداد الباحث

وتختلف آليات التدخل الخارجي من حالة إلى أخرى إلا أنه بالمجمل يمكن تقسيم هذه الآليات إلى نوعين أساسيين وهما "الانخراط العسكري، والانخراط غير العسكري، وقد يكون الشكل الأول مباشرا بانخراط الطرف الخارجي في الصراع، أو غير مباشر من خلال توفير السلاح والدعم لأحد أطراف الصراع أو تقديم دعم عسكري لطرف ثالث للتأثير في مجريات الصراع" (علاءالدين، 2023) أما النوع الثاني من آليات التدخل فهو "الانخراط غير العسكري والذي قد يكون مباشر مثل فرض العقوبات والحصار الاقتصادي أو غير مباشر مثل حالات الدعم الإعلامي والسياسي للثورات والانقلابات" (علاءالدين، 2023)

الشكل رقم (2) يوضح آليات التدخل الخارجي المختلفة

*الشكل من إعداد الباحث

ونخلص للتالي:

إن أي محاولة موضوعية لتحليل التفاعلات السياسية التي تحدث في البيئة المحلية تتطلب معرفة التأثير الذي يحدثه التدخل الخارجي على هذه التفاعلات، وهذا بدوره يتطلب توضيح مفهوم ودلائل ومضامين هذا العامل بشكل محدد وقاطع ، وأن أي عملية تدخل خارجي لابد أن تتضمن وجود مصلحة وفائدة ترغب الدولة أو مجموعة الدول أو المنظمة الدولية في تحقيقها من خلال هذا التدخل، وأن هناك طرفين في هذا النشاط أحدهما مؤثر والآخر مؤثر فيه وأن هذا التدخل في غالب الأحيان يتم بصورة قسرية وغير قانونية ودون رغبة الدولة المتدخل فيها لأنه ينتهك مبدأ السيادة. حجم تأثير التدخل الخارجي على أي دولة يرتبط بعلاقة عكسية مع قوتها وقدراتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية فكلما ضعفت إمكانيات الدولة الاقتصادية واضمحل نفوذها السياسي ووهنت قوتها العسكرية والأمنية أصبحت بيئة خصبة للتدخلات من القوى الخارجية، وتختلف الآليات المستخدمة في التدخل الخارجي من حالة إلى أخرى.

المطلب الثاني: تأثير التدخل الخارجي في ولادة الدولة في ليبيا.

تعتبر ليبيا من الدول التي أثر التدخل الخارجي في ولادتها وتكوينها، ويتناول بعض الكتاب والباحثين تأثير التدخل الخارجي منذ أيام الاحتلال الاسباني وكيف استنجد الليبيون في تلك الفترة بالدولة العثمانية لطرد فرسان القديس يوحنا حتى أصبحت طرابلس ولاية عثمانية خلال حكم الأسرة القرمانلية وصولا لفترة الاحتلال الإيطالي. ويرى الباحث في هذا المجال أن ليبيا في تلك الفترة لم تكن دولة بالمعنى السياسي والقانوني بل كانت عبارة عن مجموعة من التجمعات القبلية البدوية، ومن شروط التدخل الدولي هو أن يكون هذا التدخل بين أشخاص القانون الدولي، وما يطلق عليها ولاية طرابلس في تلك الفترة لم تكن دولة، لذلك سأتناول في هذا المطلب تدخل وتأثير التدخل الخارجي في ولادة دولة ليبيا واستقلالها. حيث تم الزج بما يعرف الآن بليبيا في دائرة الصراع الدولي ففي المرة الأولى وبموجب اتفاقية أوشي لوزان والتي وقعت في العام 1912 بين تركيا وإيطاليا حيت تنازلت الدولة العثمانية عما يعرف بولاية طرابلس للدولة الإيطالية، وأصبحت ليبيا مستعمرة إيطالية يحكمها القانون الإيطالي، إلا أن الشعب الليبي كانت له وجهة نظر أخرى فبدأ رحلة النضال ضد التواجد الإيطالي في ليبيا، وكان لتأثير التدخل الخارجي مرة أخرى دور في تاريخ ليبيا حيث جاءت نتائج الحرب العالمية الثانية بما لا تشتهيه السفن الإيطالية ، حيث هزمت إيطاليا في هذه الحرب على يد قوات الحلفاء، ودخلت ليبيا في مرحلة جديدة من تاريخها السياسي اتصف بحكم الوصايا "بعد هزيمة إيطاليا في ليبيا على يدّ قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، سارعت الأخيرة إلى اقتسام القطر الليبي، وفي فبراير عام 1943، تمكن الجيش الثامن البريطاني، من احتلال برقة وطرابلس، وتمكنت القوات الفرنسية من احتلال فزان، وشكلت في ليبيا ثلاث إدارات عسكرية، إدارة برقة وطرابلس وتولتهما بريطانيا، وإدارة فزان وتولتها فرنسا" (هدية، 2020) ، وفي هذه الأثناء عقد مؤتمر بوتسدام في ألمانيا في العام 1945 والذي تم فيه إحالة موضوع المستعمرات التي كانت مستعمرة من قبل دول المحور إلى وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى ، وبعد مفاوضات عسيرة وتنافس بين الدول الأربع وخاصة بين الإتحاد السوفيتي من طرف وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من طرف آخر " قررت هذه الدول نقل مسألة الاختلاف المتمثلة في المستعمرات الإيطالية ومن بينها ليبيا إلى الأمم المتحدة في 15 سبتمبر 1948 واتفقت على قبول توصيات الجمعية العامة" (الكبتي، 2018) .وكل هذه الأحداث تعكس حجم التدخل الخارجي في الشئون

الليبية فالصراع والتنافس كان بين أشده ما بين فرنسا وبريطانيا، وهذا التنافس بين الدولتين فتح شهية الاتحاد السوفيتي (سابقا) للدخول للمنافسة من أجل الحصول على موطأ قدم له في الشمال الأفريقي إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قطعت الطريق أمام الإتحاد السوفيتي(سابقا) خوفا من أن تكون ليبيا نقطة امتداد للمد الشيوعي في أفريقيا ووصوله للسواحل الجنوبية لأوروبا. وفي أثناء هذا المخاض العسير لدولة ليبيا قدمت بريطانيا مشروع وصاية على ليبيا عرف بمشروع بيفن سيفورزا وهندس هذا المشروع كل من وزير خارجية إيطاليا كارلو سيفورزا ووزير خارجية بريطانيا أرنست بيفن حيث ينص هذا المشروع على أن تبقى ليبيا 10 سنوات تحت الوصاية الدولية حيث يوضع إقليم طرابلس تحت الوصاية الإيطالية وإقليم برقة تحت الوصاية البريطانية وإقليم فزان تحت الوصاية الفرنسية "وقُدم المشروع إلى الأمم المتحدة، للتصويت عليه أمام الجمعية العامة في 17 مايو (أيار) 1949، ولتمرير مشروع القرار هذا كان يتطلب موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين، وعددهم 58 دولة، ونجح الوفد الليبي في كسب تأييد ممثل دولة هايتي، وكان صوته هو المرجح، الذي أدى إلى سقوط المشروع" (هدية، 2020) ، وبعد فشل مشروع بيفن سيفورزا "أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 1949/11/21 الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952، وكُونت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ولتبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق وحدة ليبيا ونقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلة" (معرفة، بلا تاريخ). وتم اعلان استقلال ليبيا في بنغازي في 24 ديسمبر 1951.

ومن هذا العرض التاريخي نخلص للتالي:

كان للتدخل الخارجي دور كبير في رسم الكثير من تفاصيل المشهد السياسي الليبي حتى قبل اعلان استقلال ليبيا وتصبح دولة بالمعنى السياسي والقانوني، ونوهت في بداية هذا المطلب إلى أن هناك بعض الباحثين تناولوا تأثير التدخل الخارجي في الشأن الليبي منذ الاحتلال الاسباني وكيف استنجد الليبيون بالدولة العثمانية لطرد فرسان القديس يوحنا، باعتبار أن الدولة العثمانية في تلك الفترة كانت حامية حمى الإسلام والمدافعة عنه وأصبحت طرابلس ولاية عثمانية تحت حكم الأسرة القرمانلية وكيف احتلت إيطاليا ليبيا بناءً على معاهدة أوشي لوزان التي سلمت فيها الدولة العثمانية ولاية طرابلس وتنازلت عنها لإيطاليا بناءً على تلك المعاهدة ، ويرى الباحث في هذا المجال أن من شروط التدخل

الدولي أن يحدث بين أشخاص القانون الدولي وبين وحداته ، وولاية طرابلس في تلك الفترة لم تكن دولة لا بالمعنى السياسي ولا بالمعنى القانوني. وفي هذا الصدد أود توضيح نقطة مهمة وهي أن الإشارة واستعراض بعض الاحداث التاريخية التي توضح التدخل الخارجي في ما المنطقة الجغرافية في ما يعرف الان بليبيا حتى قبل أن تصبح دولة فقط لأعطي للقارئ تمهيدا حول الدوافع الاقتصادية والجيوسياسية التي دفعت الدولة العثمانية وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا بالتدخل الخارجي في ليبيا بعد ما أصبحت دولة، وأن التدخل الخارجي الذي تعاني منه ليبيا الان في شئونها الداخلية له امتداد تاريخي من مئات السنين والأدهى والأمر أن هذا التدخل الحالي في هذا العصر الحديث هو تدخل من نفس الدول التي كانت تتدخل في الفترات التاريخية السابقة.

المبحث الثاني أسباب التدخل الخارجي في الأزمة السياسية في ليبيا ورصد القوى المتدخلة

يرتبط التدخل الخارجي في أي دولة بما تشكله الاحداث الداخلية لتلك الدولة من تأثير على المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية لدولة أخرى أو مجموعة من الدول أو منظمة سواءً أكانت إقليمية أو دولية ولمعرفة تأثير التدخل الخارجي علينا أن نبحث في الأسباب التي دفعت هذه الدول أو المنظمات للتدخل في الأزمة الليبية ثم سنحدد في المطلب الثاني الدول التي تمثل القوى الإقليمية والدولية المتدخلة في هذه الأزمة وسنخصص المطلب الثالث لتحليل الدور الذي تقوم به البعثة الأممية في ليبيا ورصد أي إيجابيات أو سلبيات لهذه البعثة ، فيما يخصص المطلب الرابع لتتبع تأثير وتداعيات التدخل الخارجي في الأزمة السياسية في ليبيا.

المطلب الأول: أسباب التدخل الخارجي في ليبيا

شهدت الأزمة السياسية في ليبيا العديد من التدخلات الخارجية وتراوحت هذه التدخلات من بعض الدول الجارة لليبيا وبعض القوى الإقليمية في المنطقة إلى الدول الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا، حيث أصبح التنافس محموما على مستوى القوى الإقليمية وعلى مستوى القوى الكبرى ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما أسباب التدخل الخارجي في ليبيا؟ إن الإجابة على هذا السؤال المركزي تستدعي التوضيح أن لهذه الأسباب مستويات مختلفة منها ما يتعلق بأسباب ذاتية تتعلق بالدولة الليبية وهناك أسباب تتعلق بالمحفزات الاقتصادية وهناك أسباب تتعلق بطبيعة النظام الدولي السائد الآن وذلك على الشكل التالي:

أولا أسباب ذاتية تتعلق بالدولة الليبية:

1- فقدان الدولة الليبية لوظيفة الإكراه القسري واحتكارها الفعلي للسلطة: حيث عانت الدولة الليبية من فقدانها للسيطرة المادية بعد انهيار النظام السياسي السابق على معظم الاقليم الجغرافي لدولة ليبيا وعجزها عن توفير عديد الخدمات العامة للمواطنين، في ظل انتشار واسع للتشكيلات العسكرية الموازية التي قوضت صلاحيات الدولة وفتحت الباب واسعا للتدخلات الخارجية.

2- وكنتيجة مباشرة لتقويض صلاحيات الدولة وفقدانها لوظيفة الإكراه القسري في تنفيذ القانون وحفظ الأمن، انتشرت الجريمة المنظمة، وانتشر العنف وفوضى السلاح، وانتشرت عصابات الهجرة غير النظامية، ووجدت الجماعات الإرهابية الخارجة عن القانون بيئة خصبة لها وأصبحت هذه الجماعات الإرهابية مصدرًا للعمليات الإرهابية، ليس في ليبيا فقط بل أصبحت مصدر تهديد للدول الجارة ودول جنوب أوروبا. ونظرا لهذه التهديدات الأمنية فقد تدخلت عديد الدول المجاورة لليبيا وبعض القوى الإقليمية وبالدول الكبرى في الأزمة السياسية الليبية بدواعي الحفاظ على أمنها القومي.

3- نظرا للتنافس المحموم بين الأطراف السياسية والعسكرية في ليبيا يسعى كل طرف على الحصول على الدعم السياسي والعسكري من الخارج، على أن تقوم الدولة الداعمة بتوظيف ذلك الطرف السياسي أو العسكري لخدمة مصالحها وأجنداتها.

ثانيا أسباب تتعلق بالمحفزات الاقتصادية والأهمية الجيوستراتيجية:

1- حيث تتمتع ليبيا بوجود الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز وغيرها من الموارد المهمة "حيث أفادت التقديرات المنشورة في العام 2010 أن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام تقدر بحوالي 64.4 مليار برميل وبلغت احتياطات الغاز 177 ترليون قدم مكعب" (ضبيش، التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الارهاب دراسة حالة الدولة الليبية، 2022) وبالتالي فإن هذه الأرقام هي قوة جاذبة للطرف الخارجي للتدخل في ليبيا في ظل ما يمر به العالم من أزمات متتالية من حروب وانتشار للأوبئة ساهمت هذه الازمات في خلق مشاكل عويصة للاقتصاد العالمي.

2- تتمتع ليبيا بموقع استراتيجي مهم جعل منها البوابة الشمالية لأفريقيا ويفصل بينها وبين الجنوب الأوروبي فقط البحر المتوسط وفوق ذلك لديها شاطئ بطول أكثر من 1700 كيلو متر تقريبا ناهيك وجود الطاقة البديلة مثل الرياح والشمس.

ثالثا أسباب تتعلق بطبيعة النظام الدولي السائد الآن:

" حيث تركز بعض الأدبيات على طبيعة النظام الدولي القائم كمحدد رئيس لا يمكن اغفاله في تناول ظهور العامل الخارجي في النظم السياسية الداخلية من عدمه وأنه كلما اتجه النظام الدولي نحو التعددية كانت هناك حرية حركة أكبر للدول أما في حالة الثنائية فإن النظام الدولي يعاني من حالة عدم استقرار، أما إذا كان النظام الدولي أحاديا فستسعى الدولة المسيطرة عالميا لفرض هيمنتها على النظام الدولي ككل" (علاءالدين، 2023) .

المطلب الثاني: استعراض بعض القوى (الإقليمية والدولية) المتدخلة في المشهد السياسي الليبي.

شهدت المنطقة العربية بشكل عام مع بدايات العام 2011 العديد من الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتداول السلمي على السلطة حيث انطلقت احتجاجات الربيع العربي من تونس، ومع النصف الثاني من شهر فبراير من العام 2011 وصلت رياح التغيير إلى ليبيا حيث خرجت العديد من المظاهرات في عديد المدن الليبية وارتفع سقف مطالب المحتجين من الإصلاحات السياسية والاقتصادية إلى إسقاط النظام برمته. وأسفرت هذه الاحتجاجات عن تنحية بعض الرؤساء سلميا فيما انزلقت الحالة الليبية إلى مستويات عليا من العنف والعنف المتبادل ما بين المحتجين ونظام القذافي – غير أن اتساع رقعة الاحتجاجات وارتفاع وتيرة العنف دفعت المجتمع الدولي للدخول على خط الأزمة وبغطاء من الجامعة العربية وبعض المنظمات الإقليمية لاستصدار القرارين 1970، 1973 الصادرين عن مجلس الأمن وهو ما فتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي في ليبيا. في هذا المطلب سنقوم باستعراض بعض القوى الإقليمية والدولية كأمثلة واضحة للتدخل في الأزمة السياسية في ليبيا لأن المقام لا يسع لذكر كل الدول والقوى المتدخلة في هذه الأزمة وذلك على النحو التالي:

أولا استعراض تدخل بعض الدول العربية:

اختلفت مواقف الدول العربية اختلافًا واضحا من أحداث ثورة 17 فبراير في العام 2011 وتفاوتت ردود أفعالها بين مؤيد وبشدة للتدخل العسكري في ليبيا وبين معارض لهذا التدخل، وتزعمت قطر تيار المؤيدين بشدة للتدخل العسكري استنادًا على قرار مجلس الأمن رقم 1973 لسنة 2011، فيما عبرت الجزائر بأنها ضد هذا التدخل وذلك انسجاما مع مبدأ

عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وتوزعت باقي الدول العربية بين مؤيد باعتدال للتدخل ومعارض باعتدال لهذا التدخل. حيث عبرت كل من قطر ومصر والإمارات العربية والسعودية على تدخلها في الأزمة الليبية سواء بطريقة مباشرة عن طريق الرغبة في التواجد العسكري المباشر كما في حالة مصر خصوصا بعد موافقة البرلمان المصري على هذا التواجد أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الدعم الفني واللوجستي والسياسي لأحد الأطراف المتصارعة في ليبيا وذلك كما في حالة قطر والإمارات والسعودية. وفي هذا المقام سأركز على التدخل المصري في الأزمة السياسية في ليبيا كأنموذج عن التدخل المباشر في الأزمة السياسية في ليبيا.

التدخل المصري

ينظر صانعو القرار المصري لليبيا بأنها أولوية وذلك لعدة اعتبارات مرتبطة بأساسيات الجغرافيا السياسية والتاريخ المشترك والعلاقات المجتمعية بين الشعبين، ومنذ بدايات دخول ليبيا في الأزمة السياسية وتصارع الأطراف الليبية حرصت مصر على التواجد وبقوة في توجيه مسارات الأزمة بما يخدم مصالحها الذاتية وأمنها القومي والتصدي لخطر التنظيمات الإرهابية، وبعد وصول الرئيس السيسي لسدة الحكم أصبحت التوجهات السياسية المصرية تجاه ليبيا مدفوعة باعتبارات أمنية وعسكرية واقتصادية وأيديولوجية ترتكز على معاداتها للإسلام السياسي ومحاربتها للتنظيمات المتطرفة، ولذلك نرى أن "الدولة المصرية كانت ولا تزال، لها مقاربة سياسية وأمنية خاصة بها حيال الأزمة الليبية، بها أظهرتها في تبنيها للكثير من المواقف الراديكالية من التطورات المتلاحقة من الأزمة الليبية، وإلى درجة أنها أعلنت في يونيو 2020 وعلى لسان رئيسها عبد الفتاح السيسي، وبمنطق الدولة العظمى بقرب التدخل العسكري المصري المباشر في ليبيا" (سلامة، 2023) فمصر لديها مخاوف حقيقية من أن تصبح ليبيا مصدرًا للتهديدات الأمنية نظرًا لتواجد بعض التنظيمات الإرهابية المتطرفة على أراضيها ولذلك فمصر من الدول العربية التي تعترف جهارًا نهارًا بتدخلها في الأزمة السياسية في ليبيا وأن هذا التدخل هو تدخل مباشر حيث تحصل الجيش المصري على موافقة البرلمان المصري بالسماح له بالقيام بعمليات عسكرية على الأراضي الليبية بما يخدم الأمن القومي المصري. يضيف سعد سلامة في ورقته البحثية المنشورة على موقع مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية بعنوان الأزمة الليبية: قراءة في سياسات دول الجوار بأن هناك " خمسة أهداف رئيسية تقف وراء التدخل المصري الأول منها هو تأمين

العمق الاستراتيجي للدولة المصرية ضد تهديدات ما وصفها بالمليشيات الإرهابية والمرتزقة، وبأن الهدف الثاني هو فرض الأمن والاستقرار على الساحة الليبية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري والعربي. أما الهدف الثالث من التدخل المصري المزعوم، فهو حقن دماء الشعب الليبي، بتهيئة الظروف لوقف إطلاق النار، ومنع أي من الأطراف من تجاوز الأوضاع الحالية، ما يعني التزام جميع القوى المتصارعة خطوطها الحالية، أما الهدف الرابع فهو وقف إطلاق النار الفوري، والخامس إطلاق مفاوضات عملية تسوية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة ووفق مخرجات مؤتمر برلين." (سلامة، 2023) .

ثانيا استعراض تدخل بعض القوى الإقليمية:

اتسمت الأزمة السياسية في ليبيا بأنها أزمة سياسية عميقة تحمل في طياتها حجم من التناقضات بين الأطراف السياسية الليبية التي تشكلت بعد أحداث ثورة 17 فبراير والتي عبرت بوضوح عن اختلافاتها السياسية والأيديولوجية، فامتدت هذه التوليفة من التيارات السياسية ذات التوجه الليبرالي إلى حركات الإسلام السياسي إلى الحركات الأصولية المتطرفة، هذه التوليفة المشكلة بمختلف ألوان الطيف السياسي سمحت لبعض القوى الدولية والإقليمية الفاعلة إلى اتخاذ الساحة الليبية لتصفية حساباتها الأيديولوجية والعسكرية. فالدول ذات التوجه الليبرالي وجدت ضالتها في التيارات السياسية الليبية ذات التوجه الليبرالي وبدأت في دعمها سياسيا وماديًا حتى يتسنى للدول الداعمة إيجاد موطأ قدم لها بمجرد وصول هذه التيارات لسدة السلطة. والدول التي تسعى لنشر أفكار الإسلام السياسي بما يخدم أجندتها ومصالحها السياسية، وجدت تيارات الإسلام في ليبيا جاهزة على مقاسها فبدأت في دعمها مايًا وسياسيا، نكاية في الدول التي تحارب تيارات الإسلام السياسي ناهيك عن المطامع الواضحة لهذه القوى وتنافسها الشديد في الحصول على الموارد الاقتصادية والمادية والنفوذ السياسي.

ازدحمت الساحة الليبية بتنافس عديد القوى الإقليمية الصاعدة والتي تسعى لخلق أرضية سياسية في ليبيا تكون متناغمة مع مصالحها وأجنداتها وأهدافها الإستراتيجية متجاهلة بذلك المصالح الليبية، ومن هذه القوى تركيا وإيطاليا، وفرنسا، وفي هذا المقام سأركز على التدخل التركي لأنه تدخل مباشر يقوم أساسًا على دعم تيار الإسلام السياسي المعروف بالإخوان المسلمين.

التدخل التركي:

تعتبر تركيا من أهم القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية في الشرق الأوسط وحافظت على مكانتها الاستراتيجية فهي وليدة الإمبراطورية العثمانية التي حكمت أجزاء كبيرة مترامية من المنطقة المعروفة اليوم باسم الشرق الأوسط. تأرجحت العلاقات التركية مع جيرانها في المنطقة الأسيوية والعربية بالأخذ والرد وبالتقارب أحيانًا والتباعد أحايين أخرى. ويعتبر العام 2002 علامة فارقة في التاريخ السياسي لتركيا وهو العام الذي وصل فيه حزب العدالة والبناء لسدة الحكم وعبر عن توجهاته السياسية التي ترتكز على إعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية وإعادة بعثها من جديد من خلال رؤية جديدة تعمل على استرجاع هيبة الدولة التركية ومكانتها الدولية. أرسى حزب العدالة والبناء بقيادة رجب طيب أردوغان أيديولوجيا العثمانية الجديدة كمقاربة سياسية انتهجها أردوغان بمجرد وصوله لرئاسة الحكومة وحصل على الدعم الداخلي من الشعب التركي نظرًا لما حققته سياسة الحكومة من نجاحات اقتصادية لمسها المواطن التركي البسيط. وبعد النجاح الداخلي الذي حققه رجب طيب أردوغان عمل على توسيع المجال الحيوي للدولة التركية في المنطقة العربي.

تميزت العلاقات الليبية التركية قبل عام 2011 بكونها علاقات مزدهرة، حيث ركزت تركيا على تعزيز مصالحها الاقتصادية وعقودها التجارية مع هذا البلد النفطي خصوصا على مستوى شركات البناء والتشييد، لدرجة أن تركيا وباعتبارها عضوا في حلف الناتو عارضت التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا في العام 2011 واتسم الموقف التركي الرسمي في بداية أحداث 2011 بأنه أكثر ثريتا وتحفظًا إزاء التدخل في ليبيا حيث "وصل مستوى التبادل التجاري بين تركيا وليبيا في العام 2010 إلى 9.8 مليار دولار وأعلنت ليبيا أنها ستقدم استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية" (الرشيد، 2017) ، ونظرا لواقعية السياسة الخارجية التركية تخلت تركيا عن النظام السياسي الليبي السابق بعد ما تأكدت أن زواله مسألة وقت. فتركيا التي عارضت التدخل العسكري في ليبيا في العام 2011 اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي وأرسلت تركيا أول سفير لها في ليبيا في العام 2011. بعد ذلك مرّ التدخل التركي في الأزمة الليبية بعدة مراحل ذكرها موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على موقعه الإلكتروني في مقال له بعنوان: "تصاعد الدور التركي في ليبيا" ألخصه على الشكل التالي: (دراسات سياسية، 2020) المرحلة الأولى :استمرت من سقوط النظام السابق حتى عام 2014، وحاولت خلالها تركيا

استعادة علاقتها الاقتصادية مع ليبيا من بوابة دعم الاستقرار، وإنشاء حكومة مركزية تُنهي الفوضى إلا أن انفراط عقد الدولة، وانتشار التشكيلات العسكرية خارج إطار القانون وتحوّل ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي كل ذلك دفع تركيا إلى دعم الفصائل العسكرية المؤيدة لها.

أما المرحلة الثانية فقد أيدت تركيا الاتفاق السياسي الليبي الذي وُقِّع في "الصخيرات"، برعاية أممية، في ديسمبر 2015، وجاء بحكومة الوفاق الوطني. ولكنّ الدول الحليفة لحفتر كثّفت دعمها له ضدّ حكومة الوفاق، إلى مستوى إعلان الحرب لاحتلال طرابلس فقام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإخطار رئيس حكومة الوفاق، باستعداد أنقرة لتقديم جميع أنواع المساعدة له، لإحباط ما سمّاه "المؤامرة على الشعب الليبي. أما المرحلة الثالثة فقد اتسمت بتوقيع الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني، في 27 نوفمبر 2019، مذكّرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط. وفي 2/ يناير 2020 وبناءً على مذكرة من الرئيس أردوغان موجهة للبرلمان التركي يطلب فيها الموافقة على إرسال قوات عسكرية لليبيا بناءً على طلب حكومة الوفاق الوطني وافق البرلمان التركي على ارسال قوات عسكرية برية وجوية وبحرية لليبيا وتم توقيع عديد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني.

ثالثًا رصد تدخل القوى الدولية الكبرى:

يعتبر التدخل الخارجي من المتغيرات المهمة والمؤثرة في الأزمة الليبية لأنه مرتبط بالنسق الدولي وتفاعل وحداته الدولية، فالنظام السياسي – أي نظام سياسي– يتكوَّن من مجموعة من العناصر التي ترتبط فيما بينها بنمط معين من العلاقات، وهذا النظام في حالة اتصال دائم مع بيئته الخارجية من خلال آلية لضخِّ المدخلات إليه، ودفع المخرجات منه، وحالة عدم الاستقرار السياسي الذي تعيشها ليبيا خلال السنوات الماضية وحت الآن هو نتاج معقد من الدوافع والمتغيرات حيث عانت ليبيا من التدخل الخارجي وفاقم أزمتها. في هذا المطلب سأركز على تدخل القوتين الأعظم في العالم وهما الولايات المتحدة وروسيا.

1- تدخل الولايات المتحدة:

يلاحظ في بداية أحداث ثورة 17/ فبراير 2011 أن الولايات المتحدة قد نأت بنفسها عن التدخل وحاولت أن تحتفظ بعلاقاتها مع النظام "لذلك كان الموقف الأمريكي في البداية أكثر ارتباكاً مما اتصف به الأساس الفكري أو الاستراتيجي الذي استند إليه ما عُرف بمبدأ أوباما (Obama Doctrine) للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، والذي لم يكن ليتجاوز

في جوهره جملة الأفكار الرومانسية النبيلة والحالمة التي عبر عنها أثناء خطابه الشهير في القاهرة" (الصواني، 2015) غير أن اتساع رقعة الاحتجاجات وارتفاع وتيرة العنف دفعت المجتمع الدولي للدخول على خط الأزمة وبغطاء من الجامعة العربية وبعض المنظمات الإقليمية مما دفع أيضًا الولايات المتحدة لتغيير موقفها وساهمت بشكل كبير في استصدار القرارين 1970، 1973 الصادرين عن مجلس الأمن وبعد أيام من بدء العمليات العسكرية ضد نظام القذافي نقل الرئيس الأمريكي باراك أوباما غرفة قيادة العمليات العسكرية من البنتاغون إلى حلف الناتو في إشارة صريحة لعدم رغبته في تكرار تجربة العراق . فالسياسة الخارجية الأمريكية تقوم على مبدأ أن أي تدخل للولايات المتحدة في الأزمات والصراعات والتحالفات لابد وأن يخدم أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية "حيث يقول عالم السياسة الأمريكي هانز مورجنتاو أن مفهوم الهيمنة والسيطرة على العالم، والذي يعكس في باطنه شعوراً دفيناً بالتميز الحضاري والثقافي، كان المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، وهو المفتاح الرئيسي لفهمها منذ نشأة الولايات المتحدة كدولة فيدرالية وحتى الآن" (خليفة، 2020). حيث اتسم التدخل الأمريكي بوضع المصلحة الأمريكية في المقام الأول وفوق أي اعتبار آخر خصوصا تلك المرتبطة بالنفط والغاز ومحاولة قطع الطريق أمام المنافس الروسي والمنافس الصيني من الوصول لهذه الموارد القريبة منها أما القيم والمثل المرتبطة بالحرية ونشر الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الانسان فهي مجرد شعارات "إن الاستراتيجية الأمريكية ترتبط كثيراً بأمن الطاقة لدرجة جعلت بعض المحللين يصفونها بـ «الإمبريالية النفطية الجديدة» وهي التي تمثل جوهر التحرك الأمريكي في عصر العولمة وإن كان ذلك يعتمد ظاهرياً على تحرير التجارة الدولية ونشر اقتصاد السوق" (الصواني، 2015).

ومن خلال متابعتي كباحث للشأن السياسي الليبي لاحظت أن الولايات المتحدة الأمريكية اقتصر تدخلها في ملفات محددة تتعلق بحركة تصدير النفط وعدم إغلاقه وبمتابعة الحركات الإرهابية المتطرفة وبملف الانتخابات الليبية، فهي لم يكن لها أي وجود عسكري مباشر أو أنها دعمت وبشكل مباشر وعلني أي طرف من أطراف الصراع الليبي، واعتقد أن ذلك راجع للأسباب التالية:

1- أن مجلس النواب الأمريكي رفض مشروع قرار يجيز التدخل عسكريا في ليبيا وذلك في الجلسة المنعقدة بتاريخ 25 /6/ 2011 وسمح فقط بدور أمريكي محدود تحت غطاء وقيادة حلف الناتو

2- "تدرك الولايات المتحدة حقيقة أن تدخلها المباشر ليس محل ترحيب الجمهور العربي بشكل عام، بسبب نظرته السلبية لدور أمريكا في رعاية أمن إسرائيل وصداقتها مع الدكتاتوريات التي ظلمت الشعب العربي" (خليفة، 2020)

3- كما تدرك الإدارة الأمريكية التكاليف الباهظة سواءً التكاليف البشرية أو المالية التي سوف تتكبدها من جراء هذا التدخل المباشر خصوصا بعد تجاربها الفاشلة في التدخل المباشر مثل ما حدث في الحالة الفيتنامية والصومالية والافغانية والعراقية.

4- تدرك الإدارة الأمريكية أن روسيا تسعى جاهدة لحصولها على موطئ قدم لها في ليبيا وأن لديها أحلام تاريخية منذ مؤتمر بوتسدام والذي عقد في ألمانيا في العام 1945 عندما حاول رئيس الاتحاد السوفيتي أنداك أخذ الوصاية على إقليم طرابلس، ولذلك يجب قطع الطريق أمام الأحلام الروسية.

ولهذه الأسباب نعتقد أن الإدارة الأمريكية وضعت ثقلها في الملف الانتخابي ومحاولة تحديد مساره بما يضمن مصالحها الاستراتيجية وتحقيق أهدافها دون أن تقع في مشاكل قانونية مع مجلس النواب الأمريكي، ودون أن تورط نفسها في تكبد خسائر مالية باهظة أو خسائر بشرية قد تطيح بها في الانتخابات التالية. فالتواجد الروسي المتصاعد على الساحة الليبية أقلق الإدارة الأمريكية خصوصا بعد ما لاحظت هذه الإدارة أن المنافس الروسي يسعى لحجز مكان له على الساحة الليبية بواسطة ذراعه العسكري المعروفة بقوات فاغنر حيث أعلنت القيادة الأمريكية في أفريقيا والمعروفة ب أفريكوم وبشكل رسمي أن روسيا ترسل في مقاتلات روسية لدعم شركة فاغنر الموجودة في ليبيا، رغم أن الحكومة الروسية والرئيس بوتين يؤكدان أن قوات فاغنر هي شركة أمنية خاصة وليس لها علاقة بها بالحكومة الروسية.

2- تدخل روسيا:

مع بداية أحداث ثورة 17/ فبراير 2011 عارضت روسيا رغبة الولايات المتحدة والدول الأوروبية خصوصا (فرنسا) في إسقاط نظام القذافي ورفضت التدخل الخارجي في ليبيا، وبدهاء منقطع النظير من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تم الحصول

على موافقة روسيا بعدم استخدام حق النقض ضد قرار مجلس الأمن رقم 1973 بعد وعود اعطتها هذه الدول لروسيا بأن القرار يهدف لحماية المدنيين وبالحفاظ على كل الامتيازات والعقود التجارية لروسيا في ليبيا. إلا أن كل الوعود الغربية قد تبخرت ووجدت روسيا نفسها في موقف المغفل وأنه قد تم خداعها ، ولذا حاولت روسيا التواجد في ساحة الصراع الليبي خصوصا بعد العام 2015 وقامت بدعم بعض الأطراف العسكرية والسياسية عن طريق ذراعها العسكري شركة فاغنر حيث "أعلنت القيادة الأميركية في إفريقيا "أفريكوم" بصورة رسمية إن روسيا أرسلت مؤخرا مقاتلات عسكرية إلى ليبيا لدعم مرتزقتها من شركة "فاغنر" الخاصة التي تقاتل لصالح خليفة حفتر" (عبدالحليم، 2020) ، ومع تمدد النفوذ الروسي في ليبيا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعبر عن قلقها المتزايد من الوجود الروسي وعبرت الدول الأوروبية من خطورة التواجد الروسي جنوب حدودها.

إن تغير الأيديولوجيا السياسية في موسكو بوصول الرئيس فلاديمير بوتين وسعيه بكل الوسائل لخنق أوروبا من حدودها الجنوبية لأن موسكو تدرك أن تواجدها في ليبيا سيمكنها من السيطرة على أداتين مهمتين هما أداة النفط والغاز ، والهجرة غير النظامية المنطلقة من دول الافريقية جنوب الصحراء والمتجهة للقارة الأوروبية، واذا سيطرت موسكو وتمكنت من وضع هذه الأدوات تحت تصرفها فستستطيع ممارسة عمليات ابتزاز على القارة العجوز نمكنها من تخفيف الضغط الواقع عليها من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة فيما يخص أزمة أوكرانيا وتمدد حلف الناتو الذي صار على مشارف موسكو من خلال انضمام عديد الدول التي تحد بروسيا.

المطلب الثالث: البعثة الأممية والدور الذي تلعبه في الأزمة الليبية.

أصدر مجلس الأمن قرار رقم (2009) في 16 سبتمبر عام2011 بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وجاءت هذه البعثة بناء على طلب من السلطات الليبية لدعم السلطات الانتقالية الجديدة في البلاد في جهودها خلال مرحلة ما بعد النزاع، حيث نص القرار على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا((UNSMIL ، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام لفترة أولية قدرها ثلاثة أشهر. من حيث الاختصاص تكون مهمة البعثة استعادة الأمن والنظام وتعزيز سيادة القانون، وإجراء حوار سياسي يضم الجميع، وتعزيز المصالحة الوطنية، والشروع في عملية وضع الدستور، والعملية الانتخابية، وبسط سلطة الدولة وتعزيز حقوق الإنسان. إلا أنه يلاحظ أن هذه البعثة فشلت في تحقيق أيا من أهدافها.

يعتبر إيان مارتن أول مبعوث أممي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا حيث عين في سبتمبر 2011 وفي فترة هذا المبعوث ركزت الأمم المتحدة على الجانب الإنساني وتقديم المساعدات. عقب رحيل مارتن أوكلت الأمم المتحدة إلى طارق متري وهو سياسي لبناني مهمة تمثيل الأمين العام كرئيس للبعثة، وقد قضى متري أقل من سنتين أجرى متري مباحثات مكثفة مع جميع الأطراف ودعا إلى الحوار بينهم، فشلت فيها كل المحاولات في توفير الأجواء السليمة للتحول نحو الديمقراطية.

بعد فشل طارق متري تم تعيين الإسباني برناردينو ليون في سبتمبر 2014 الذي دعا إلى حوار وطني قائم على الوساطة والنقاش لمعالجة الأزمة الناجمة عن الانهيار السياسي.

تمكن ليون ساهم من جمع غالبية الأطراف السياسية وذلك لتوقيع الاتفاق السياسي المعروف باتفاقية الصخيرات في نوفمبر 2015 ونجح بعد مفاوضات طويلة من توقيع هذا الاتفاق وهي نقطة هامة تسجل لصالحه.

بعد ذلك تم تكليف مارتن كوبلر في نوفمبر 2017 وهو دبلوماسي ألماني وقد أثار هذا التكليف سخط المجتمع الليبي حيث كان له سجل سيئ في التجارب السابقة خصوصا في العراق، وكانت مهمة كوبلر محددة، وهي تطبيق اتفاق الصخيرات، ولكنه أخفق في ذلك.

وفي يونيو 2017 تم تكليف اللبناني غسان سلامة كممثل للمبعوث الأممي كما تم تكليف البلغاري نيكولاي ملادينوف في سبتمبر 2020 ولكنه بعد أسبوع واحد قدم استقالته.

وفي يناير 2021 عُين يان كوبيش كمبعوث أممي ورئيس للبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وقبل مرور عام من تكليفه استقال لأنه كان يرفض الإقامة في طرابلس وتم تكليف كل من ريزدون زينينغا وستيافي ويليامز وعبد الله باثيلي دون أن تقدم هذه البعثة أي حلول جذرية ويلاحظ رغم أن هذه البعثة هي بعثة أممية إلا أنه يلاحظ التالي:

- الشخصنة وعدم المؤسسية: اختلفت مشاريع المبعوثين الأمميين في الدفع بالعملية السياسية وتباينت إستراتيجياتهم، حيث أن كل مبعوث جديد يأتي بخطة عمل مستقلة يطرح فيها حلولاً تعبِّر عنه دون الاستفادة من المبادرات الأممية السابقة.
- انحصار تواجد البعثة في طرابلس وبعض المناطق المحدودة وعدم تواصلها مع جميع الأطراف والمناطق.

- عدم مهنية بعض المبعوثين وانحيازهم لطرف معين واتهام البعض منهم بتلقي رشاوي من دول إقليمية لها مصالح استراتيجية في الملف الليبي.

المبحث الثالث تداعيات التدخل الخارجي ومستقبل الأزمة الليبية في ظل استمرار هذا التدخل

المطلب الأول: تداعيات التدخل الخارجي في الأزمة السياسية في ليبيا.

كان بالإمكان أن تكون ليبيا نموذجًا سياسيًّا وتنمويًّا ناجحًا؛ فليبيا موقع جغرافي استراتيجي، ولليبيا موارد اقتصادية ضخمة يأتي النفط والغاز على رأسها، وبعد اكتشافات جديدة ارتفع الاحتياطي الليبي من النفط من 48 مليارًا إلى 74 مليار برميل، وهو أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا، وهو ما جعلها محط أنظار الكثير من القوى الإقليمية والقوى الدولية الكبرى، وأصبحت ليبيا ساحةً لتصفية الحسابات بين هذه القوى، فالواقع اليومي في ليبيا يشير إلى تفاقم الازمة وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وليس هناك ما يوحي على الأقل في المدى المنظور بفك تعقيدات هذه الأزمة.

وبسبب ضعف السلطة المركزية في ليبيا والانقسام الفعلي لمؤسسات الدولة وغيرها من الأسباب جاء تدخل بعض القوى الإقليمية والقوى الدولية الكبرى ليزيد من حدة الاستقطابات بين الأطراف السياسية في ليبيا وتتغير الولاءات حسب المصالح حيث تتدخل بعض القوى الإقليمية بمستويات مختلفة منها المباشر وغير المباشر أو عن طريق دعم طرف ثالث كما مورست كافة أشكال التدخل، رغم أن معظم المواثيق الدولية تؤكد على عدم جواز التدخل في الشئون الداخلية للدول، فالبيان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1981 يؤكد صراحة على عدم جواز هذا التدخل، وجاء في ملحق هذا الإعلان أربعة عشر نقطة تؤكد كلها على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول ، كم تنص المادة (4/2) من الميثاق على (يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام الفوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي للدول الأخرى) هذا من الناحية النظرية ، أما من الناحية الواقعية فليبيا ليست معزولة إذ تتأثر كغيرها من الدول في محيط علاقاتها الخارجية ، ولذا فقد كانت لهذا التدخل جملة من التداعيات نوجزها في التالي:

- ارتفاع حدة الاختلاف بين الأطراف السياسية الليبية نتيجة لتغذيتها من الخارج فمعظم الأطراف السياسية والعسكرية المتصارعة في ليبيا تخوض حربا بالوكالة عن أطراف خارجية، وهناك تقاطع أيديولوجي وسياسي ومصلحي بين هذه الأطراف الخارجية.
- وكنتيجة مباشرة لاستمرار الصراعات المسلحة بين هذه الأطراف الليبية فقد أدى ذلك إلى تدهور الوضع الأمني وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي وأصبحت ليبيا بيئة مناسبة للتشكيلات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة والجريمة المنظمة.
- وكنتيجة مباشرة لضعف الدولة وفشلها في القيام بواجباتها ومن أهم هذه الواجبات فشلها في فرض القانون وممارسة وظيفة الإكراه القسري وحماية الحدود مما سمح بنمو شبكات الهجرة غير النظامية ونزوح الكثير من الهجرات البشرية تجاه ليبيا من الدول المجاورة وهو ما ينبؤ بتغير ديمغرافي في الخريطة الاجتماعية الليبية.

المطلب الثاني: مستقبل الأزمة السياسية في ليبيا في ظل التدخل الخارجي.

تشير الأدبيات السياسية وتؤكد على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول وتنص قواعد القانون الدولي على أن العلاقات الدولية يجب أن تبنى على الاحترام المتبادل وعلى ضرورة احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية، ونصت المادة 2 (7) من الميثاق الأممي على أنه ليس للأمم المتحدة سلطة تسوِّغ لها التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية الداخلية لدولة ما، ونص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 103/36 المؤرخ في 9 ديسمبر 1981 عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشئون الداخلية للدول. في ذات الوقت نؤكد على أن كل الأنظمة السياسية الموجودة في العالم هي في حالة اتصال وتفاعل دائم مع بيئتها الخارجية من خلال آلية ضخ المدخلات ودفع المخرجات خاصة بعد أن أصبحنا نعيش في عالم متشابك تداخلت فيه علاقات التعاون والتنافس وتقاطعت فيه المصالح وأصبح الحديث عن العيش باستقلال تام ضربا من أحلام اليقظة. إن كل أشكال الصراع بين الأطراف السياسية والعسكرية في ليبيا تغذيها أطراف خارجية، وأن من يحدد ديناميكيات هذا الصراع ودرجة حدته هي نفسها تلك الأطراف الخارجية. فعلى العكس من التدخل الدولي في الأزمة الليبية في العام 2011 اتسم التدخل الخارجي خصوصا بعد 2015 بممارسة ازدواجية الخطاب وعدم الوضوح ، فبعض الدول كروسيا وفرنسا والسعودية وايطاليا تنكر وبشدة وجودها أو دعمها لأي طرف سياسي أو عسكري في ليبيا وتعلن دعمها

للحكومة المعترف بها دوليا ، ناهيك عن غياب الدور الفاعل للبعثة الأممية خصوصا بعد ما تم شراء ذمم بعض أفرادها من قبل بعض الدول.

وهنا يجب أن ندرك أن ليبيا هي ساحة معركة وتصفية حسابات بين قوى إقليمية ودول كبرى تقاطعت مصالحها الاقتصادية وتعارضت مشاريعها الأيديولوجية واختلفت أهدافها السياسية. فقطر وتركيا اللتين تدعما المشروع الإخواني في ليبيا تتقاطع مصالحهما مع كل من السعودية والإمارات ومصر التي تسعى لتحجيم حركات الإسلام السياسي، والتنافس على أشده ما بين إيطاليا وفرنسا فكل دولة تسعى إلى الحصول على أكبر قطعة من الغنيمة الليبية. وبعد تنامي النفوذ الروسي وتصاعد تواجده العسكري في ليبيا عن طريق مجموعة فاغنر والتي تمتلك مئات المسلحين وطائرات حربية متطورة ومنظومات للدفاع الجوي، وأصبحت هذه المجموعة تسيطر بشكل شبه كامل على قاعدة الجفرة الجوية وتسعى لتأسيس قاعدة بحرية على شواطئ سرت أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تواجه خطرا داهما، ويجب إيقاف هذا التمدد بشكل سريع وناجع.

وعليه فإنني كباحث أعتقد من وجهة نظري المتواضعة أن مستقبل الأزمة الليبية ينصب في أحد الاحتمالات التالية:

- استمرار التدخل الخارجي واستمرار التضارب في مصالح القوى الإقليمية والدولية وهذا بدوره سيؤدي إلى استمرار الأزمة السياسية في ليبيا، نظرا لأن هذه القوى لا ترغب في التوصل لأي اتفاق سياسي بين الأطراف السياسية الليبية المتناحرة ومن مصلحتها استمرار الوضع الحالي بما هو عليه.
- أن يصدر مجلس الأمن عقوبات على كل الدول المتدخلة في الشأن الليبي أو التي تدعم الأطراف الليبية المتصارعة وأن تلعب البعثة الأممية الدور المناط لها وأن تستعيد زمام المبادرة في الضغط على الحكومة المعترف بها وكل المؤسسات السياسية الليبية التشريعية والاستشارية بوضع جدول زمني للانتخابات والتعهد بأن تكون هذه الانتخابات انتخابات نزيهة وشفافة وأن تجبر كل الأطراف السياسية بالاعتراف بنتائجها.
- أن تتم عسكرة الدول عن طريق وصول أحد الأطراف العسكرية المتصارعة لسدة الحكم وبدعم خارجي يوفر له المساندة السياسية والاعتراف الدولي.

نتائج وتوصيات:

أولا النتائج:

خَلُصَ هذا البحث إلى جملة من النتائج من أهمها:

1. تعتبر ظاهرة التدخل الخارجي امتدادا للسياسات الاستعمارية (Colonialism) وهي ظاهرة تاريخية تسعى لتوسيع دائرة النفوذ السياسي للدول القوية والكبيرة على حساب الدول الضعيفة والصغيرة والسيطرة عليها اقتصاديا وعسكريا وثقافيا واجتماعيا.
2. وأصبحت ظاهرة التدخل الخارجي قضية العصر فهي لم تعد تفرق بين الدول الصغيرة والكبيرة، فكل الدول بما فيها القوى الكبرى أصبحت معرضة وفي دائرة تأثير التدخل الخارجي.
3. يرتبط التدخل الخارجي بعلاقة عكسية مع قوة الدولة أي بمعنى آخر، حجم تأثير التدخل الخارجي على أي دولة يرتبط بعلاقة عكسية مع قوتها وقدراتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية.
4. كان للتدخل الخارجي دور كبير في رسم الكثير من تفاصيل الحياة السياسية حتى قبل اعلان استقلال ليبيا وتصبح دولة بالمعنى السياسي والقانوني.
5. يرتبط التدخل الخارجي في أي دولة بما تشكله الاحداث الداخلية لتلك الدولة من تأثير على المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية لدولة أخرى أو مجموعة من الدول أو منظمة سواءً أكانت إقليمية أو دولية.
6. اختلفت مواقف الدول العربية اختلافًا واضحا من أحداث ثورة 17 فبراير في العام 2011 وتفاوتت ردود أفعالها بين مؤيد وبشدة للتدخل العسكري في ليبيا وبين معارض لهذا التدخل.
7. تعتبر مصر من الدول العربية التي تعترف جهارًا نهارًا بتدخلها المباشر في الأزمة السياسية في ليبيا حيث تحصل الجيش المصري على موافقة البرلمان المصري بالسماح له بالقيام بعمليات عسكرية على الأراضي الليبية بما يخدم الأمن القومي المصري على حد تعبير الدولة المصرية.
8. تسعى تركيا لاسترجاع هيبة الدولة التركية ومكانتها الدولية، حيث أرسى حزب العدالة والبناء بقيادة رجب طيب أردوغان أيديولوجيا العثمانية الجديدة كمقاربة سياسية انتهجها أردوغان بمجرد وصوله لرئاسة الحكومة وبعد النجاح الداخلي الذي حققه رجب طيب

أردوغان عمل على توسيع المجال الحيوي للدولة التركية في الفضاء العربي وشمال أفريقيا.

9. وبناءً على موافقة البرلمان التركي وتوقيع تركيا اتفاقيات مع حكومة الوفاق الوطني قامت تركيا بإرسال قوات عسكرية برية وجوية وبحرية لليبيا.
10. إن التدخل الخارجي من المتغيرات المهمة والمؤثرة في الأزمة الليبية لأنه مرتبط بالنسق الدولي وتفاعل وحداته الدولية، لذا لاحظنا أن هناك تدخل من قبل القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودولة روسيا.
11. إن السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على مبدأ أن أي تدخل للولايات المتحدة في الأزمات والصراعات والتحالفات لابد وأن يخدم أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى.
12. نتيجة لحالة الخداع التي منيت بها روسيا في العام 2011 من قبل الدول الغربية فيما يخص الأزمة الليبية، لذا تحاول روسيا التواجد في ساحة الصراع الليبي خصوصا بعد العام 2015 وقامت بدعم بعض الأطراف العسكرية والسياسية عن طريق ذراعها العسكري شركة فاغنر.
13. تكثيف التواجد الأمريكي عن طريق بعض الوكلاء الإقليمين والتدخل الأمريكي المباشر في ملف الاستحقاق الانتخابي في ليبيا هدفه المباشر قطع الطريق أمام التواجد الروسي في ليبيا.

ثانيا التوصيات:

1- إن نجاح مسار التحول الديمقراطي وترسيخ دولة القانون والتداول السلمي على السلطة والمواطنة والعدالة الاجتماعية مرتبط بشكل أساسي بالأطراف الليبية المتنازعة ويحتاج لإرادة وطنية حرة ومستقلة، فالحل في ليبيا لن يكون إلا ليبيًا.. ليبيًا.
2- لضمان سيادة ليبيا واستقلال قرارها السيادي ومنع التدخل في شئونها الداخلية أو على الأقل الحد منه إلى أدنى المستويات يجب إعادة وبناء المؤسسة العسكرية وفق معايير وطنية بعيدًا عن الولاءات الأخرى والمصالح والمكاسب الآنية الضيقة.
3- الدفع باتجاه الجهود السياسية والحوار بين الفرقاء السياسيين الليبيين والاحتكام لصوت العقل والمصلحة الوطنية وليس لصوت السلاح.

4- إجراء انتخابات حقيقية حرة وشفافة بإرادة وطنية تحترم فيها إرادة الناخب الليبي في اختيار من يحكمه وفقًا للضوابط القانونية والتشريعية المحلية.
5- وضع إستراتيجية جديدة للبعثة الأممية من أجل تحقيق تنفيذ مصالحة وطنية حقيقية شاملة متوافقة مع خصوصية المجتمع الليبي واقناع كل الأطراف بتقديم تنازلات في النقاط الخلافية للتوصل إلى وضع سياسي وأمني مستقر والخروج بالبلاد من مأزقها الراهن.
6- ضرورة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية تحت سلطة تنفيذية واحدة، ونزع سلاح الميليشيات خارج سلطة الدولة، وإنهاء الفوضى الأمنية، واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللزمة لجمع السلاح والتخطيط لنزعه من الجماعات المسلحة غير النظامية وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

المراجع

أولاً الكتب:

- العرجا، زيد عطا، التنظيم الدولي: دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية، الأردن، دار أمواج للنشر، 2012
- الرحباني، ليلى نقولا، التدخل الدولي: مفهوم في طور التبديل، ط1 لبنان، منشورات الحلبي، 2011
- مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، مطبوعات جامعة الكويت، 1984
- المنوفي، كمال، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، الكويت، وكالة المطبوعات، 1984

ثانيا الأطروحات ورسائل الماجستير:

- زردومي، علاءالدين، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذاف، بسكرة الجزائر، 2013
- بن رغدة، عائشة، أثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية، باتنة الجزائر، 2016
- أبوحمدان، علي، التدخل الدولي في الصراعات الداخلية بعد 2010، جامعة القاهرة، 2017
- منصر، جمال، *التدخل العسكري الانساني في ظل الاحادية القطبية* باتنة، الجزائر. 2010

ثالثا مجلات علمية ودوريات:

- ضبيش، رشا عطوة، التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 13، يناير 2022
- علاءالدين، أحمد عبدالعليم حسن، أثر العوامل الخارجية على مساعي الحكم الذاتي للأقليات دراسة نظرية. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*، يناير، 2023 .
- أحمد الزروق الرشيد. (12، 2017). إشكالية التدخل الدولي في ليبيا تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية. *مدارات سياسية* ، صفحة 97.
- جمال منصر. (2010). *التدخل العسكري الانساني في ظل الاحادية القطبية*. باتنة، الجزائر.
- عبدالقادر بوراس. (2009). *التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- عبدالوهاب الكيالي. (1985). *موسوعة السياسة* . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

رابعا مواقع على شبكة المعلومات:

- عربية الحدث. (19 نوفمبر، 2021). *سيف الاسلام خاضع لعقوبات أمريكية*. تم الاسترداد من العربية الحدث: https://m.facebook.com/AlHadath/videos/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A
- العرب، م. ص (2021, سبتمبر 4). *ليبيا*. Retrieved 11 11, 2023, from موقع صحيفة العرب: https://alarab.news/%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%88-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8%AD-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B0%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA

- زايد هدية. (20 يونيو، 2020). *ملفات*. تاريخ الاسترداد 26 9، 2023، من INDEPENDENT عربية: https://www.independentarabia.com/node/127921/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%82%D8%B1%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9

- قناة الحرة. (14 نوفمبر، 2021). *ليبيا*. تاريخ الاسترداد 11 11، 2023، من موقع فناة الحرة الأمريكي: https://www.alhurra.com/libya/2021/11/14/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B0%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%87-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%

- نسرين سليمان. (2 سبتمبر، 2021). *سياسة*. تاريخ الاسترداد 11 11، 2023، من القدس العربي: https://www.alquds.co.uk/%D8%B3%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B0%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%B1-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%B4

- يوسف محمد الصواني. (5 يناير، 2015). *دراسات*. تاريخ الاسترداد 9 11، 2023، من مركز دراسات الوحدة العربية: https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF

- هاجر جمال خليفة. (20 نوفمبر، 2020). *ملفات*. تاريخ الاسترداد 9 11، 2023، من المركز العربي للبحوث والدراسات: http://www.acrseg.org/41738

- *معرفة*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 26 سبتمبر، 2023، من معرفة: https://www.marefa.org/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84_%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

-). Retrieved 11 11, 2023, from BBC News Arabic: 23 ديسمبر(2021, https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59772105
- Gramer, C. L. (2021, DECEMBER 1). *EXCLUSIVE*. Retrieved 11 11, 2023, from Foreign Policy: https://foreignpolicy.com/2021/12/01/libya-russia-united-nations-britain-libyan-elections/#cookie_message_anchor
- زايد هدية. (20 يونيو، 2020). *ملفات*. تاريخ الاسترداد 26 9، 2023، من INDEPENDENT عربية: https://www.independentarabia.com/node/127921/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%82%D8%B1%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9
- سالم الكبتي. (19 ديسمبر، 2018). *ليبيا*. تاريخ الاسترداد 26 09، 2023، من الوسط: https://alwasat.ly/news/opinions/230129?author=1
- سعد سلامة. (17 7، 2023). *أوراق ودراسات*. تاريخ الاسترداد 11 1، 2024، من مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية: https://mediterraneancss.uk/2023/07/17/the-libyan-crisis-reading-the-policies-of-neighboring-countries
- عبدالرحمن أميني. (11 سبتمبر، 2021). *مقالات*. تاريخ الاسترداد 11 11، 2023، من مرصد: https://www.marsad.ly/ar/2021/09/11/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D8%A7
- معجم المعاني. (20 9، 2023). تم الاسترداد من المعاني : https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84
- *معرفة*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 26 سبتمبر، 2023، من معرفة: https://www.marefa.org/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84_%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7
- نسرين سليمان. (2 سبتمبر، 2021). *سياسة*. تاريخ الاسترداد 11 11، 2023، من القدس العربي: https://www.alquds.co.uk/%D8%B3%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B0%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%B1-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%B4

- هاجر جمال خليفة. (20 نوفمبر، 2020). *ملفات*. تاريخ الاسترداد 9 11، 2023، من المركز العربي للبحوث والدراسات: http://www.acrseg.org/41738
- يوسف محمد الصواني. (5 يناير، 2015). *دراسات*. تاريخ الاسترداد 9 11، 2023، من مركز دراسات الوحدة العربية: https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF